الضفة الغربية. فالنظام البلدي في القطاع يختلف عن مثيله في الضفة؛ اذ ان قانون البلديات الذي يحكمه يرجع الى عهد الانتداب البريطاني الصادر في العام ١٩٣٤، والذي يعطي للمندوب السامي البريطاني حق السلطة في تعيين، وعزل، المجلس البلدي (وقد سارت الادارة المصرية منذ العام ١٩٤٨، والحكم العسكري الاسرائيلي منذ العام ١٩٦٧، على هذا النهج)، وتحديد من هو مؤهل للانتخاب، او الترشيح. وقد استخدم هذا التقليد منذ العام ١٩٣٦، عندما اقيلت المجالس البلدية، والقروية، التي ايدت الثورة الشعبية العام ١٩٣٦، وأُجريت آخر انتخابات بلدية في القطاع العام ١٩٤٦، ولم يُعَد اجراؤها منذ ذلك الحين[٢٧].

لم تتبع سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي، في قطاع غزة، في أول الامر، طريقة الاحتواء السياسي عينها التي اتبعتها في الضفة الغربية؛ فعلى الرغم من الابقاء على الموظفين العرب في الدوائر الحكومية، الا ان القطاع خضع، في السنوات الاربع الاولى للاحتلال، لحكم عسكري، جمع في يده بين القيادتين، المدنية والامنية (العسكرية)، ولم يحدث التغيير في حكم القطاع، الا في الاول من نيسان (ابريل) ١٩٧١، عندما فصلت القيادة المدنية عن القيادة الامنية، بتعيين اسحق فونداق حاكماً عسكرياً لقطاع غزة وشمال سيناء، والذي قُلد منصب رئاسة القيادة المدنية خلفاً للعقيد مناحيم افراييم الذي كان يتولى الجمع بين المنصبين[٢٨]. وعندها ارادت سلطات الاحتلال انتهاج السياسة الاحتوائية ذاتها التي اتبعتها في الضفة الغربية تقريباً، حيث عيَّنت رشاد الشوا رئيساً لبلدية غزة[٢٩] (كبرى مدن القطاع ومركز الثقل السياسي)، بعد ان كان هذا المنصب مشغولاً بضابط اسرائيلي هو اورى تشاشيك، بعد عزل راغب العلمي من منصب رئاسة البلدية، لرفضه ربط مدينة غزة بشبكة الكهرباء الاسرائيلية وعدم اطاعته لسلطات الاحتلال[٣٠]. واستكمالاً لذلك، تم ضم القطاع، فيما بعد، (الأول من آذار/ مارس ١٩٧٢) الى قيادة المنطقة الوسطى التابعة لها الضفة الغربية، بعد ان كان تابعاً للقيادة الجنوبية[٣١].

الا ان اوضاع قطاع غزة لم تسمح باستكمال اجراءات عملية الاحتواء السياسي، كما حدث في الضفة الغربية. فبعد ان خيل لسلطات الحكم العسكري الاسرائيلي انها قضت على النشاط الفدائي، في أواخر العام ١٩٧١، نشطت المقاومة من جديد، ووقفت في وجه تنمية الزعامة التقليدية، التي يمثلها الشوا، بتنفيذها عمليات لاغتياله؛ كما وقفت بعض العناصر في المجلس البلدي ضد سياسته، فقدم استقالته بعد عام من تعيينه، ولكنه اقنع بالعدول عنها من قبل سلطات الاحتلال، الى ان كانت الازمة التي اثارها طلب سلطات الحكم العسكري ضم مخيم الشاطىء الى بلدية غزة. وعند رفض المجلس البلدي لذلك، اصدر اسحق فونداق قراراً باقالة الشوا من رئاسة البلدية (٢٣/١٠/١٩٧٢)، وآخر بتعيين اورى تشاشيك رئيساً لها بالوكالة[٣٢].

بعد نجاح تجربة الانتخابات البلدية في الضفة الغربية، حاولت سلطات الاحتلال ان تنشىء هيئات حكم محلي في قطاع غزة. فبعد فترة من اقالة الشوا، حاولت السلطات الاسرائيلية ان تجري انتخابات للجان في المخيمات وأحياء المدن. وكان المنوي ان تشكل هذه اللجان اساساً لمجلس عام يدير شؤون القطاع المحلية، فدعت السلطات الى لقاء، بتاريخ ١١/٢/١٩٧٣، لانتخاب رئيس للمجلس (طبقت التجربة في مدينة غزة اولاً). ولكن اللقاء لم يتم، بعد ان خطف المرشح لرئاسة المجلس (رئيس لجنة مخيم الشاطىء) في الليلة السابقة للاجتماع، وقتل على ايدي افراد ينتمون الى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وفي اليوم التالي، اطلق الفدائيون النار على الشوا، الذي وافق على ان يرأس احدى لجان مدينة غزة. وعلى اثر ذلك، قدمت ست من اللجان الثمان استقالتها، وفشلت التجربة[٣٣].